على الرغم من أن الصراع السوري ليس مصدر قلق رئيسي لإدارة بايدن، إلا أنه يفرض نفسه على جدول أعمالها بين الحين والآخر. يهتم الجانب الأمريكي أساسًا باحتواء تأثيرات الصراع غير المباشرة، مثل أزمة اللاجئين، وتهريب المخدرات، والاحتكاكات مع تركيا بسبب دعم الولايات المتحدة للأكراد ووجود قواتها، بالإضافة إلى الآثار الإنسانية للانهيار الاقتصادي، خاصة مع عودة داعش التي تستدعي الاعتماد على الشركاء الأكراد. في الوقت نفسه، لم تعد الأولوية مُعطاة للحل السياسي الشامل المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254، حتى أن معارضة الإدارة للتطبيع مع نظام الأسد أصبحت شكليّة. غاب الاهتمام الدولي بسوريا، لكن بقليل من الاهتمام بمصير نظام الأسد وكيف يستمر. تُثير التحولات الأخيرة في أساليب الأسد لعزل نفسه عن العقوبات، وسط اضطراب المجتمع، مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها من زيادة تدفق اللاجئين، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وتجدد التطرف. يعيد الأسد تنظيم تدخله في الاقتصاد، على الرغم من استمرار الأزمة. عزّز الأسد قبضته على القطاعات الاقتصادية الحيوية، مستخدمًا شبكات من الواجهات ليُصبح فاعلًا اقتصاديًا قويًا، ويُقاوم الضغوط الاقتصادية كأداة دبلوماسية قسرية. تفكيك هذه الشبكات ضروري لفعالية سياسات عزل نظام الأسد ومحاسبته على جرائمه. شبكات الأسد الاقتصادية، التي زادت أهميتها منذ بداية الصراع، لعبت دورًا حاسمًا في تجنب العقوبات، وتأمين السلع، وإخفاء الأصول. أصبح الأسد بارعًا في إدارة هذه الشبكات، إلا أنه واجه تحديًا مع رامي مخلوف في 2019، مما دفعه لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي وفرض سيطرته المباشرة. هذه التغييرات تُفسّر قدرة الأسد على الصمود اقتصاديًا، ورفضه دبلوماسية الخطوة بخطوة، وتجاوزه للعقوبات. فهم كيفية تغيير الأسد للاقتصاد السياسي أمرٌ بالغ الأهمية. فوائده الاقتصادية تؤثر على حساباته الاستراتيجية، وكيف يتعامل مع الجهات الإقليمية والدولية، وما قد يقدمه أو حجبه في المفاوضات. هذا مهم لتحديد من سيفوز في اقتصاد سورية، وأي إعادة إعمار محتملة، بالإضافة إلى فضح فساد نظام الأسد. بعد أكثر من 13 عامًا من الصراع، لا يزال الاقتصاد السوري غارقًا في الأزمة، فقدت الليرة أكثر من 99% من قيمتها، وانهار رفاه الأسرة، ويعيش أكثر من 90% من السوريين في فقر. حاول نظام الأسد خفض الإنفاق، مما زاد من معاناة السوريين، وأثار احتجاجات، حتى في دمشق. في 2020، أشعلت المظالم الاقتصادية احتجاجات في جنوب سورية تحوّلت إلى تمرّد. الأمر الأكثر خطورة هو تراجع المساعدات الإنسانية وتراجع دعم الرعاة الرئيسيين، إذ وصلت صادرات النفط الإيرانية لأدنى مستوياتها منذ 2020. يتعامل نظام الأسد مع الانهيار الاقتصادي بتجاهل فرص المعونة الاقتصادية. بعد إعادة قبول سورية عضوًا كاملًا في جامعة الدول العربية، توقعت الدول العربية عملية تطبيع "خطوة بخطوة" مقابل تعاون النظام، لكن آمالها لم تتحقق. علّقت لجنة الاتصال العربية اجتماعاتها في مايو 2024، ورفض الأسد تقديم خطوات مهمة، مؤكدًا فشل نهج الخطوة بخطوة وحدود التطبيع. سبب رفض الأسد حتى التحولات الشكلية في السياسة، رغم حاجته للمساعدة الاقتصادية، يعود لعدة عوامل: اعتباره أي تنازل إشارة ضعف، وإتقانه المماطلة، بالإضافة إلى اعتقاده بأنه يمكنه الحصول على شيء مقابل لا شيء. لكن هناك عامل خفي: إعادة تنظيم الشبكات الاقتصادية لفرض سيطرته المباشرة. يحاول الأسد الحد من عدم القدرة على التنبؤ المرتبط باعتماده على رجال المحسوبية، وتبسيط هياكل الشبكة، وتولي دور قيادي خفي في الشركات. يظل رجال أعمال مثل سامر فوز، ومحمد حمشو، وحسام قاطرجي، يلعبون أدوارًا مركزية، لكنهم يعملون جنبًا إلى جنب مع شبكات يسيطر عليها الأسد نفسه. شبكات الأسد الجديدة، التي تعتمد على رجال أعمال واجهات، تختلف عن شبكات المحسوبية التقليدية. الواجهات أشباح لا يمتلكون مكاتب مادية أو ملفات تعريف عامة، خلافا لرجال المحسوبية الذين يروجون لأنفسهم. لا يقدم رجال الأعمال الواجهات سوى عامل واحد: موافقة الأسد. أحد الواجهات هو موظف حكومي، يسار إبراهيم. أنشطة الواجهات محدودة وتخدم مصالح الأسد الاقتصادية مباشرة. يظهر نمو هذه الشبكات من خلال تحليل البيانات على مستوى الشركات، مُسلّطًا الضوء على تأسيس شركات من قبل أفراد ليس لديهم نشاط تجاري سابق، لكنهم مرتبطون بالأسد. تظهر الشبكات 11 فردًا من عائلة الأسد، ولونا الشبل، والأخوين البزال، وعامر فوز، و5 واجهات تجارية: يسار إبراهيم، وعلي نجيب إبراهيم، وأحمد خليل خليل، ورامية حمدان ديب، ورزان نزار حميرة. وتغطي الشبكة 19 كيانًا، 9 منها شركات واجهة. تأسست شركات الواجهة منذ 2015، لكنها نشطت في 2018، بعد استحواذ شركة العهد (التي يمتلك يسار إبراهيم 50% منها) على حصة في شركة الكابلات السورية الحديثة. ازداد عدد شركات الواجهة بعد الضغوط الاقتصادية في 2019–2020. تشكّل هذه الشبكات إضافةً مهمةً لترسانة الأسد. أولًا، تُحرّره من عدم اليقين في الشراكات مع رجال المحسوبية. ثانيًا، يضع الأسد نفسه كمستفيد رئيسي من تفتيت الدولة وخصخصة الأصول العامة. ثالثًا، يستخدم الأسد الشركات المملوكة لواجهاته ضد خصومه، مثل الاستيلاء على شركات مخلوف. رابعًا، يُبعد الأسد نفسه عن الانتقادات الموجهة لرجال المحسوبية، ويحافظ على صورته "رجل الشعب". صعود شبكات الواجهة يحمل مخاطر. قد يُركز

Summarized by © lakhasly.com

السوريون انتباههم على الأسد نفسه، وقد تُثير الشبكات ردود فعل بين أتباع النظام. قد تتوتّر علاقة الأسد بنخب الأعمال. يقوّض انخراط الأسد في شبكات الواجهة رواية ابتعاده عن الأمور الاقتصادية. تصوّر وسائل الإعلام أسماء الأسد كقوة اقتصادية مسيطرة، لكن هذا الوصف يبدو أجوفًا، فبشار نفسه لاعب اقتصادي مهم، ومصير الزوجين متشابك. شبكات الواجهة توسّع حيز مناورة الأسد اقتصاديًا، وتُفسر كيفية تمكّنه من الحفاظ على نهج العداوة، حتى مع الأزمة الاقتصادية والعقوبات. لكن هذه الشبكات لا تُعوّض عن الحالة المزرية للاقتصاد السوري، ولا تهدّئ الاضطرابات الاجتماعية. يُخلق وجود شبكات الواجهة عقبات جديدة أمام التقدم في القضايا الإقليمية والدولية. لتحسين آفاق التحرك الإيجابي، يجب تسليط الضوء على الأنشطة الاقتصادية. يجب على إدارة بايدن كشف شبكات الأسد، وفرض عقوبات على الشركات والأفراد المرتبطين به، وتقييد مجال مناورته. قانون مكافحة التطبيع مع نظام الأسد، يمكنه مساعدة إدارة بايدن في هذا الأمر.

Summarized by © lakhasly.com